الباب الحادي عشر
مصر الجديدة

التغلب على مخاوف الماضي

مصر الجديدة التي نراها هي مصر التي يتسع حيزها المعمور جغرافيا بامتداد كامل مساحة الوطن. وقد ظهرت البذور الأولى لتلك الرؤية في مقال للمؤلف نشر في أهرام ٢٤ فبراير عام ١٩٩٤ تحت عنوان "إعادة اكتشاف مصر جغرافيا"، وجرى تحميلها ببعض التفصيلات في مقال آخر للمؤلف نشر في أهرام أول مارس ٢٠٠٤ تحت عنوان "التنمية الزراعية بين الماضي والمستقبل". ويتناول هذا الباب من الكتاب تفصيل رؤية مصر الجديدة لتتبدى وقائعها الفيزيقية والبشرية في شكل أطروحة منهجية منظومية مرنة مفتاحها إصحاح الحدود الحالية للمحافظات بضوابط اقتصادية وتشريعية، وهدفها تحويل ثقل الضغط الديموجرافي الراهن على الموارد من عبء إلى مصدر إبداع، ووسيلتها توظيف مورد مصر الحاضر الغائب وهو اتساعها المكاني الكبير في التنمية المستدامة، ومنتجها النهائي مصر جديدة تتطابق خريطتها الديموغرافية مع خريطتها الجغرافية.

وقد يتردد البعض في قبول هذه الرؤية بقليل أو كثير من المخاوف بعد أن عجزت مدن ومشروعات صحراوية تم تنفيذها باستثمارات غاية في الضخامة في التعبير عن أهدافها بواقعية توازي ما ضخ فيها من استثمارات. ولكن المعرفة تهزم الخوف. وفي هذا السياق يفسر بعض الخبراء حالة المدن الجديدة

بأن السياسة العامة للدولة لم تقف موقفا حاسما وراء تحقيق أهدافها، فتركتها تتعثر تحت ضغوط اجتماعية قصيرة النظر. ويؤخذ دليلا على ذلك ما أقامته وزارة التعمير بمدينة السادات من مبانى ضخمة أطلق عليها مجمع الوزارات منذ أكثر من خمس وعشرين سنة لتنتقل إليها وزارات التعمير والإسكان والتخطيط واستصلاح الأراضي. ولكن إجراءات الإنتقال سرعان ما توقفت لغياب الإرادة السياسية. وربما يأتي يوم يستفاد فية من تلك المباني الخاوية كمقر لبعض فروع الجامعات والمراكز البحثية، وبعض المراكز الإدارية لوزارات وهيئات، ومراكز تجارية ومخازن للجملة، ومراكز صحية وعلاجية، ومنشآت ثقافية وترفيهية.

وطبقا للدكتور فتحي مصيلحي يقاس نجاح مجتمعات التعمير بمدى تراكم السكان فيها ومدى استفادتها من المعطيات البيئية ومرونة تعديل نظمها التصميمية لتناسب متغيرات طارئة. ويستطرد الدكتور مصيلحي أن هناك مسافة حرجة لتوقيع مجتمعات التعمير فى تباعدها عن مجتمعات التغذية السكانية التى تسودها ظروف الطرد النسبى. والمسافة الحرجة هى المسافة التي تستهلك من المسافر تكلفة وزمنا يرجح فيه الإقامة فى مجتمع التعمير بديلا عن قيامه برحلات العمل اليومية. وتطبيقا لتلك المواصفات يتبين أن الفاصل المكانى والزمنى لمدن القناة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت كافية لتحويل اتجاه السفر من شرق الدلتا إلى مجتمعات متنامية حول قناة السويس، بينما أدى انخفاض مدة السفر وتكلفته من القاهرة إلى مدينتي السادات والعاشر من رمضان ومن الإسكندرية إلى العامرية إلى ترسيخ رحلات العمل اليومية إلى ومن المدن الوليدة، وبالتالى لم تستطع تلك المدن بدرجات متفاوتة تحقيق هدفها السكاني للتعمير كمستقرات بشرية مقابل النجاح الكبير لمدن القناة.

ويرى الدكتور بهاء بكري في أحد تقاريره غير المنشورة لوزارة التعمير أن الإخفاق الجزئى للتجربة المصرية في تعمير الصحاري يرجع لعدم تفهم طبيعة البيئة الصحراوية بمفهومها الشامل، وتداخل علاقات هذه البيئة المتميزة مع المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية والمكانية وأنظمة سريان الطاقة. والنموذج المثالي للمستوطنة الصحراوية يقوم على تخطيط وتصميم الهيكل الفيزيقي للمستوطنة ليأتى نمطها العمراني مستجيبا للبيئة ومتوازنا مع طبيعتها الخاصة وليس إنعكاساً لفكر نبت وتطور فى ظل مركب إيكولوجي مختلف. وتندرج عناصر النموذج فى ثلاث أوجه يمثل الهيكل الفيزيقى المورفولوجي الوجه الأول، ويمثل عنصري الأنظمة المكانية وأنظمة سريان الطاقة الوجه الثاني، وتمثل البيئة الصحراوية بأبعادها المختلفة الوجه الثالث.

وقياسا على ذلك يمكن تفسير فشل مشروعي الوادي الجديد ومديرية التحرير كمستوطنات بشرية بأنهما كانا أحاديا الركائز قامت جهود التعمير في كل منهما على التنمية الزراعية. ويؤكد الدكتور بكري أن البيئة الصحراوية ذات طبيعة تكتسب فيها الخصائص المحلية لكل موقع أهمية كبرى تطغى على أهمية التصنيفات العامة، حيث الخصائص المحلية كالموقع والإرتفاع عن سطح البحر ووجود مصادر مائية صالحة ونوعية الأرض تنتج فى النهاية مركبا بيئيا يصعب توصيفه وتنميطه واختصاره في عموميات مطلقة. وعلى سبيل المثال لابد من التمييز بين النوعيات المتعددة التي تضمها الصحراء الغربية فيما بين الصحراء الساحلية المتاخمة للبحر المتوسط وصحراء شرق العوينات شديدة الجفاف والصحراء البيضاء بالقرب من الفرافرة وصحراء الكثبان الرملية في بحر الرمال الأعظم.

منهجية رؤية مصر الجديدة

تقوم منهجية الرؤية على تفهمها وتماشيها مع خمس حقائق مصرية متراكبة تتعلق بسعة وكثافة استعمالات موارد الأراضي والمياه في مصر، والقيمة المادية والافتراضية للموارد في نظم انتاج قائمة ومفترضة. وسنناقش كل من هذه الحقائق بشئ من التفصيل في الفقرات التالية.

محدودية الموارد المائية النيلية

يبدو للعيان بوضوح ساطع أن الجزء الأعظم من الموارد المائية النيلية قد جرى استيعابه في نظم الإنتاج والخدمات الحالية بكفاءة مقبولة تتحمل التجويد بزيادة معامل تدوير المياه واستنباط أسس أكثر جدارة لتحصيصها على مختلف قطاعات الطلب sectoral water allocation. وليس من المحتمل أن يزيد نصيب مصر من مياه النيل زيادة معنوية في المستقبل المنظور في ظل معطيات تحاول فيها أطراف دولية خبيثة تأليب دول حوض النيل على بعضها بدلا من مساعدتها لإنقاذ جزء من فاقد بلايين الأمتار المكعبة من المياه في أعالي النيل (كمية الأمطار السنوية على حوض النيل تبلغ ١٥٠٠ بليون متر مكعب وإجمالي أمطار دول حوض النيل العشرة تبلغ ٧٠٠٠ بليون متر مكعب)، وأن الإدعاء بإمكانية استصلاح ملايين الأفدنة بمياه تنقل من النيل عبر الصحاري هو إدعاء تشوبه درجة كبيرة من عدم اليقين أو عدم الفطنة، وأنه ليس هناك بد من البحث عن مصادر غير تقليدية لمياه عذبة.

غموض الموارد غير النيلية

يكتنف موارد المياه غير النيلية ممثلة بالمياه الجوفية في مصر شئ من عدم اليقين فيما يخص استعمالها لري مساحات كبيرة في زراعة تقليدية، من حيث

كميتها المتاحة ونوعيتها وتكلفة ضخها بما يؤثر على اقتصادياتها على المدى الطويل. والموارد المائية المطرية قليلة ومتغيرة المكان والزمان، فلا تسمح بأكثر من استخدامات زراعية خفيفة قد تكون مجدية اقتصاديا واجتماعيا في بعض المحليات بإجراءات خاصة تتكامل فيها نظم الانتاج. أما الموارد المائية غير التقليدية الممثلة في تحلية المياه العادمة ومياه البحر (وكذلك مياه الاستمطار) فلا زالت تنتظر تطوير بحوث تطبيقية لتكون مجدية اقتصاديا، ليحق عليها المثل الأمريكي الشهير بأن الفطيرة لا زالت في السماء pie in the sky. والمؤكد أن تطويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتصبح في إطار جدوى اقتصادية معقولة سيكون كلمة السر في هذا المجال.

ويؤكد الدكتور بهاء بكري في هذا السياق أن اقتصاديات الماء في مصر هي اقتصاديات تعمير الصحاري، وأن غياب هذا المفهوم يضع التجربة المصرية فى خطر الأزمة لندرة الموارد المائية. وقد بات من الضروري بناء هيكلة اقتصادية جديدة تقنن القيمة الحقيقية للماء متزاوجة مع بنية ثقافية تعيد ضبط أنماط استهلاك وتوزيع وتدوير هذا المورد الحيوى وتستحدث آفاقا رحبة للتنمية. والتراث الذي بنيت عليه التجربة الاسرائيلية فى النقب والتجربة الأمريكية في ولايات جنوب الغرب الأمريكى يعطى دروسا قيمةً لمن يريد الاستفادة.

تحديث مفهوم كفاءة استعمال المياه

تحتم الأوضاع المائية الراهنة فحص وتقييم وتحديث مفهوم كفاءة استعمال المياه على المستوى القومي لاتخاذ إجراءات هيكلية تصحيحية. ومن الناحية التاريخية تركز الاهتمام في مصر الزراعية على إنتاجية الأرض فقيست كفاءتها

بكمية المحصول الناتج من وحدة المساحة، ثم بقيمته النقدية في السوق المحلية، ثم بقيمته التصديرية. ومع العولمة وسهولة النقل والاتصال بين أرجاء القرية الكونية، والتنافسية والمزايا النسبية لمراكز الإنتاج، استجدت مفاهيم جديدة في أدبيات اقتصاديات المياه. ومن هذه المفاهيم ما يعرف بالمياه الافتراضية virtual water، وهي كمية المياه اللازمة لإنتاج وحدة السلع كطن من القمح أو الأرز أو اللحوم.

وعلى سبيل المثال للتوضيح إذا صدرت إحدى الدول طنا واحدا من الأرز مياهه الافتراضية ١٥٠٠ متر مكعب مقابل استيرادها لطن واحد من القمح مياهه الافتراضية ١١٠٠ متر مكعب، فالواجب أن يؤخذ في حساب التبادل بين السلعتين سعر فرق المياه المتبادلة وهو ٤٠٠ متر مكعب للطن. ومن المفاهيم الجديدة لكفاءة استعمال المياه أيضا قياسها إما اقتصاديا بقيمة الناتج الزراعي منسوبا لإجمالي المياه المستخدمة وهو ما يعبر عنه البعض باللغة الإنجليزية بشيء من الطرافة بمقولة crop per drop، أو اجتماعيا بحساب عدد فرص العمل منسوبا لإجمالي المياه المستخدمة بمقولة job per drop. ويتطرف بعض خبراء البنك الدولي في هذا المجال إلى الحدود القصوى بحساب كفاءة استعمال المياه بقسمة الناتج القومي الإجمالي على كميتها المستعملة. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن مصر تتصدر المراتب الأولى لقوائم الجدارة العالمية لإنتاجية وحدة الأراضي لعدد من المحاصيل الحقلية، ولكنها لا تحظى بنفس المرتبة فيما يخص استعمال المياه اقتصاديا أو اجتماعيا.

الموارد الافتراضية

من المسلم به أنه مع شدة خصوبة الأراضي النيلية وهي الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي الحالي في مصر، فإنها تعتبر متناهية الصغر بمقاييس المساحة

المطلقة مقارنة بما تزرعه دول أخرى تشابه مصر اقتصاديا بدرجة معقولة. فالأراضي النيلية في الحيز المصري المعمور تقل قليلا عن ستة ملايين فدان مقابل نحو ١٢ مليون فدان تزرعها تونس، ٢٧ مليون فدان في سوريا، ٧٠ مليون في تركيا. فإذا أضيف للمقارنة عدد السكان وحجم المخاطر الطبيعية والبيئية التي تتعرض لها أراضي كل دولة، لتبين أن حسن التدبر لضمان الحد الأدنى من الأمن القومي يحتاج ذهنية جديدة تستدعي فكرا جديدا ومقاربات جديدة وإجراءات جديدة من خارج نطاق الإجراءات التقليدية لحماية الأراضي النيلية في مصر، قبل أن يختفي نصفها تحت المباني ويتلوث نصفها الآخر بملوثات يتعذر التخلص منها، فيتعرض وجود الوطن ومقوماته الطبيعية والبشرية لأخطار هائلة.

خصوبة الأراضي وانتاجيتها

لا ترقى أراضي الحيز المهجور في مصر مع اتساعها في الصحاري والهضاب والجبال والوديان من حيث خصوبتها الزراعية إلى مستوى الأراضي النيلية، غير أن أجزاء منها تتفوق إنتاجيا إلى أبعد الحدود باعتبار ما تحتويه من مياه جوفية إضافة إلى موارد مادية أخرى منها بترول وغاز وخامات معدنية وصخرية تتطلبها عمليات التنمية كمدخلات إنتاج ومصادر مباشرة للدخل، وموارد افتراضية كمواقع تصلح بامتياز لإقامة مدن سكنية أو صناعية أو سياحية أو منشآت عسكرية أو تعليمية أو صحية. ومن صالح المشروعات القطاعية التي تقام في الفضاء المهجور ومن صالح الوطن أن يتم تخصيص المواقع land allocation طبقا لسياسات استعمال أراضي تربط بين المشروعات القائمة وما يقام عليها فيما بعد لدعم استدامتها من جهة وتحسين قدرتها على مجابهة الظروف غير المواتية من جهة أخرى.

مقومات مصر الجديدة

ربما كان من الضروري تنفيذ حملات إعلامية تستهدف توعية العامة ومتخذي القرار على حد سواء بالثراء الكامن للصحاري المصرية بعيدا عن الحيز المعمور، نظير ما يتخفى فيها من موارد طبيعية مادية، تتضمن الرصيد الأكبر للمياه الجوفية في تكوينات الحجر الرملي النوبي، ومناجم الثروة المعدنية والتعدينية، وحقول البترول والغاز في الجروف القارية. وتقوم هذه الموارد بدور غاية في الأهمية بما تقدمه كعنصر إنتاج، ومورد للنقد، والطاقة، والخدمات، وتوفير فرص عمل، ومساهمات في الاقتصاد القومي بتداخلها مع الزراعة والإسكان والتعمير والري والدفاع والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والبحث العلمي وحماية البيئة.

ولترسيخ قيمة هذه الموارد في الوجدان المصري تقترح رؤية مصر الجديدة للتنمية المتكاملة إدماج المهجور الصحراوي مع المعمور النيلي في منظومة إنتاجية واحدة، تمثل وطنا تضم أجزاؤه المختلفة أراضي مختلفة السمات والخصائص، لكل منها مزايا وقيمة اقتصادية في التأويل الصحيح لتكاملية الموارد الطبيعية في عمليات التنمية. والترجمة العملية للاقتراح تدعو لإعادة ترسيم الحدود بين المحافظات القزمية الحالية لتوليد محافظات تمتد فوق تخوم أرضية متباينة ولكنها متكاملة طبيعيا وبشريا وإنتاجيا قدر المستطاع.

ويذكر الأمير عمر طوسون في كتابه "جغرافية مصر" أن التقسيم الإداري للوجه البحري قد تبدل بين عدة أوجه منذ الفتح العربي لمصر عام ٦٤١ ميلادية حتى الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. ففي البداية تكون الوجه البحري من إقليمين هما إقليم أوجيستامينيك في شرق الدلتا يضم عدة ولايات منها تل الفرما، وتنيس، ودمياط، وفاقوس، وتل بسطا، وهليوبوليس. والإقليم

الثاني هو إقليم مصر يمتد باتساع وسط وغرب الدلتا ويضم عدة ولايات منها الاسكندرية، ورشيد، ودمنهور، وصالحجر، ومحلة منوف، وبوصير. وفي منتصف القرن الميلادي العاشر ضم الوجه البحري اثنى وعشرين ولاية منها خمس على الساحل الشمالى، الولاية الشرقية فيها هي الإيوانية امتدت شرقا حتى تخوم بحيرة البردويل في سيناء. وانخفض عدد ولايات الوجه البحري أبان الحملة الفرنسية إلى ثماني فقط. وجدير بالملاحظه أن ولاية الشرقية حينئذ كانت عاصمتها بلبيس، امتدت من فرع دمياط غربا حتى تخوم الكثبان الرملية في سيناء شرقا، شاملة كامل الحيز الجغرافي الحالي لمحافظة الاسماعيلية وبعضا من حيز محافظة السويس.

وليس لفرد أن يدعي القدرة على إنتاج خريطة مثالية لحدود محافظات مصر الجديدة في طبعتها الأخيرة، فذلك عمل كبير تضطلع به هيئات ومؤسسات، ولكنه من اليسير أن يتفق الجميع على مبادئ حاكمة في هذا المجال. أول المبادئ هو توسيع رقعة كل محافظة جديدة لتضم خليطا متنوعا من موارد طبيعية وموارد افتراضية تصلح كمدخلات لعمليات إنتاجية وخدمية متكاملة بمستويات تنافسية راقية. وثاني المبادئ هو وجود قطاع نيلي وظهير صحراوي فسيح لكل محافظة. والمبدأ الثالث هو امتداد حدود محافظات الوجه القبلي من البحر الأحمر شرقا حتى الحدود الليبية غربا. والمبدأ الرابع هو أنه ليس من المنتظر ولا من المطلوب أن تكون الزراعة هي النشاط الاقتصادي القائد في أي من المحافظات الجديدة، بل قد تكون تالية أو حتى مساعدة في منظومات إنتاجية متكاملة لقطاعات الصناعة أو التعدين أو السياحة أو المناطق الحرة طبقا لما تشير به محصلة العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واعتبارات الأمن القومي. ويمكن في مقاربة أولية تصور حدود "بروتوتايب" ابتدائي للمحافظات في الخريطة الإدارية الجديدة لمصر على النحو التالي:

محافظة شرق الدلتا

يمتد الحد الغربي للمحافظة من منتصف القناطر الخيرية إلى البحر المتوسط شمالا عبر الدلتا وبحيرة البرلس. ومن هذا الخط تمتد تخوم المحافظة شرقا حتى الحدود الدولية مع فلسطين وإسرائيل، لتضم نصف الزمام الشرقي لمحافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ والأجزاء الغربية لمحافظتي دمياط والدقهلية، وتعبر فرع دمياط لتضم الأجزاء الشرقية لمحافظتي دمياط والدقهلية وكامل زمام الشرقية والقليوبية (ناقصا ما أخذته القاهرة) وبور سعيد والإسماعيلية والسويس، ثم تعبر قناة السويس لتضم سيناء الشمالية حتى الحدود الدولية مع فلسطين وإسرائيل. والحد الجنوبي للمحافظة يجري من الركن الشمالي الشرقي لمحافظة القاهرة الجديدة ثم ينحرف للجنوب نحو طريق القاهرة السويس الصحراوي ثم يمتد شرقا ليضم كامل زمام محافظة السويس الحالي ثم يعبر خليج السويس ليضم كامل زمام جنوب سيناء ويطل في أقصى تخومه الجنوبية الشرقية على خليج العقبة والبحر الأحمر.

محافظة غرب الدلتا

يضم الجانب الشرقي للمحافظة الأجزاء الغربية لزمام محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ. وتمتد تخوم المحافظة عبر فرع رشيد لتضم كامل زمام محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح. والحد الجنوبي للمحافظة يمتد من الركن الشمالي الغربي لمحافظة القاهرة ثم ينحرف للجنوب قليلا نحو جبل قطراني في الفيوم ثم يسعى غربا ليشمل منخفض القطارة وواحة سيوة حتى الحدود الدولية مع ليبيا، التي تمثل في امتدادها شمالا إلى البحر المتوسط الحد الغربي للمحافظة.

محافظة القاهرة

تبدو محافظة القاهرة في شكلها الجديد فيزيقيا على هيئة شبه مربع يمتد حده الشمالي نحو مائة كيلومتر في اتجاه شرقي وغربي القناطر الخيرية. والحد الجنوبي للمحافظة يمتد عبر مدينة الكريمات في محافظة الجيزة الحالية نحو مائة كيلومتر شرق وغرب النيل نصفها في الصحراء الشرقية ونصفها في الصحراء الغربية.

محافظة شمال الصعيد

يضم الجزء النيلي للمحافظة جنوب محافظة الجيزة وكامل زمام محافظات بني سويف والمنيا والفيوم. ويمتد الجزء الشرقي فيما وراء محافظة القاهرة الجديدة جنوبي محافظة شرق الدلتا ليعبر الجزء العلوي من محافظة البحر الأحمر الحالية ويطل على خليج السويس من خلال العين السخنة والزعفرانة ورأس غارب، وتمتد التخوم الغربية للمحافظة فيما وراء حدود محافظة القاهرة الجديدة جنوبي حدود محافظة غرب الدلتا إلى الصحراء الغربية، لتضم الواحات البحرية ثم تمتد عبر الطرف الشمالي لبحر الرمال الأعظم في الصحراء الغربية حتى الحدود الدولية مع ليبيا.

محافظة وسط الصعيد

يضم الجزء النيلي للمحافظة كامل زمام محافظتي أسيوط وسوهاج. وتمتد تخوم المحافظة شرقا عبر الجزء الأوسط لمحافظة البحر الأحمر لتضم وادي الأسيوطي، وتطل على البحر الأحمر من خلال الجونة والغردقة، وتمتد غربا عبر الصحراء الغربية وواحة الفرافرة والصحراء البيضاء ثم الجزء الأوسط لبحر الرمال الأعظم حتى الحدود الليبية.

محافظة جنوب الصعيد

تتكون المحافظة نيليا من زمام محافظتي قنا وأسوان إضافة إلى الأقصر. وتمتد المحافظة شرقا عبر الجزء الجنوبي لمحافظة البحر الأحمر لتضم وادي العلاقي – جيجة ووادي قنا وغيرها من الوديان حتى تطل على البحر من خلال سفاجة والقصير ومرسى علم وبرنيس والشلاتين، وتمتد غربا نحو الصحراء الغربية متضمنة واحتي الداخلة والخارجة والجزء الجنوبي لبحر الرمال الأعظم ثم الجلف الكبير حتى الحدود الليبية.

بروتوكولات تنفيذ مصر الجديدة

من المنتظر أن تأتي قرارات تنفيذ الخريطة الجديدة بناء على مخرجات نظم معلومات تقوم على قواعد بيانات موثقة لجوانب طبيعية واجتماعية وتنظيمية وتشريعية، وتستفيد من نماذج رياضية ديناميكية، وبروتوكولات تناظر الرؤية بمصداقية مقبولة على أرض الواقع. والخطوة الأولى في البروتوكولات هي فك ارتباط مجموعات من الناس بمجتمعهم الأصلي في الوادي والدلتا طبقا لأولويات وأنساق مهنية وعمرية وثقافية محددة. ويتزامن ذلك مع تأهيلهم ذهنيا ليستوعبوا هشاشية البيئة الصحراوية وما تحتاجه أساليب المعيشة والتعايش فيها من عقلية تتسم بالمثابرة والتحدي نموذجا لقدوة حسنة مهنيا وأخلاقيا. وتتمثل مقومات الجذب السكاني للمستقرات الجديدة فى إنشاء بؤر متكاملة لإنتاج سلع وخدمات تتوافق مع معطيات الموارد الطبيعية في المنطقة، وتحفيز نقل بعض مراكز الأنشطة البشرية من الوادي والدلتا إلى المناطق الجديدة، كما سيأتي تفصيله بعد قليل.

محددات مراكز التعمير

ويتم إنشاء المستقرات الجديدة بمحددات تراعي السعة البيئية للإقليم، وأنساق عمرانية تتوافق مع خصائص الموضع، ونظم انتشار لامركزية تتناسب مع اللاندسكيب والجوار، ومرونة تنفيذية تستوعب تغيرات مفاجئة في وجود شبكة للرصد والمتابعة والإنذار المبكر وإجراءات الطوارئ ومراجعة الأهداف القومية للتعمير. وتسعى البروتوكولات نحو تثبيت نوع من التوازن الاجتماعي والبيئي في المستقرات الجديدة، يتحول بمقتضاه المهجرون الجدد من مستعمرين طارئين إلى معمرين (من الإعمار) يربطهم بمقرهم الجديد إحساس بالاعتزاز وقدر من المحبة.

ويتطلب توليد النمو الذاتى للتنمية الصحراوية وما يكتنفها من مخاطر يصعب التنبؤ بها على وجه اليقين اتخاذ مجموعتين من الإجراءات على مستوى الميكرو. تتضمن المجموعة الأولى استعمال الحد الأدنى من المدخلات لضمان الحد الأدنى من المخاطرة في إطار مبدأ التجربة والخطأ. وتتضمن المجموعة الثانية تبني وحدات التنمية المنتشرة ذات الحجم الصغير التي تتنوع أنشطتها الاقتصادية مع المرونة فى تغييرها استجابة متوائمة لمتغيرات فجائية، ليصبح الاعتماد الجماعي على الذات هدفاً استراتيجياً بديلاً مجديا لنموذج التصدير خارج الإقليم.

دروس الماضي المستفادة

من أوجب واجبات بروتوكولات الخريطة الجديدة أن يتم استلهام دروس مستفادة من إنشاء قناة السويس كعلامة فارقة للتنمية الإقليمية في مصر. ومن سوء الحظ أن ترتبط القناة في الخلفية التاريخية للمصريين بديون الخديوي إسماعيل وما تبعها من تدخلات أجنبية بلغت أقصاها بالاحتلال البريطاني. إلا

أن الإنصاف يقتضي التسليم بأن عوائد القناة تستعصي على الحصر عالميا ووطنيا وإقليميا (بالمفهوم المحلي). فعلى المنظور العالمي تمثل قناة السويس، باللغة الإبتكارية الجميلة للدكتور جمال حمدان، عملية جراحية جغرافية اختزلت قارة برمتها هي أفريقيا وأسرت رأس الرجاء الصالح في إنجاز غير الطبيعة في حدود قدرات بشرية يصعب تكرارها وأعادت القناة وضع مصر في قلب الدنيا وبؤرة خريطة العالم.

ويضاف إلى ذلك أن القناة قد حولت منطقة صحراوية قاحلة على المنظور الإقليمي في مصر تمتد في أعماق الصحراء الشرقية بطول مائة وسبعين كيلومترا، إلى حيز معمور يأوي نحو ثلاثة ملايين مصري وتتواجد فيه ثلاث مدن كبرى يتمتع قاطني إحداها وهي بورسعيد بأعلى معدلات التنمية البشرية في مصر دخلا ماديا وصحة بدنية ونفسية وتعليما ووعيا عاما. وعلى المنظور النفسي تغلب رواد المصريين في منطقة قناة السويس على هواجس الخوف من الغربة والابتعاد عن الأهل والأحباب بمقاييس أواخر القرن التاسع عشر، وعاشوا سعداء راضين محبين لمقرهم الجديد في أماكن واسعة وهادئة ونظيفة في الريف والحضر بالمقاييس المصرية. وعلى المنظور التاريخي يتحدى الإقليم مفهوم مصر النيلية الذي ابتدعه الفراعنة وطبقته نظم وإدارات الحكم المتتابعة في مصر، حيث يمثل إقليم القناة ممرا إنتاجيا مزدهرا لا يعتمد بشكل كلي على النيل.

ومن المرجح أن تثار عدة اعتراضات على الخريطة الإدارية المقترحة، ربما كان محركها الرئيسي نوع من الإحساس بالشك في حيوية viability الخريطة على أرض الواقع بعد ترسخ موروثات تنتمي للعصر الفرعوني في عقول كثير من الناس. ويتزايد الشك بالنتائج المحبطة لتبعية أجزاء صحراوية

كبيرة لبعض المحافظات الحالية تحت اسم خارج الزمام، كما هو الحال في محافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية والفيوم والمنيا وأسوان. ويصل الأمر أقصاه في محافظة الجيزة التي امتدت طوال العقود الثلاثة الأخيرة عبر شرخة كبيرة من الصحراء الغربية لتضم الواحات البحرية إداريا. فالثابت من الشواهد والإحصائيات أن الجيزة التقليدية فقدت خلال تلك الفترة نحو ١٢٠ ألف فدان، أي ما يجاوز نصف مساحتها الزراعية بفعل التوسع العمراني الطاغي، على حين لم تشهد الواحات البحرية ازدهارا مخصوصا يميزها عن بقية واحات مصر، أي أن أمور استعمالات الأراضي سارت في جميع الحالات بما يطلق عليه إنجليزيا business as usual، حيث الأجزاء الحضرية والريفية من المحافظات تزداد ازدحاما وتلوثا وإهدارا للموارد، والأجزاء الصحراوية الملحقة بها تعاني من التجاهل والتهميش.

الجوانب التشريعية

سوف تتضمن بروتوكولات تنفيذ خريطة مصر الجديدة حزمة تشريعية تتكامل مع جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة في مختلف أقاليم المحافظات الجديدة. ومن هذه التشريعات ما يتبنى فرض حوافز سلبية مقابل حوافز إيجابية: الحوافز السلبية ممثلة في رسوم وضرائب تفرض على نشاط معين في الوادي والدلتا تستعمل حصيلتها كحوافز إيجابية لدعم نفس النشاط الوليد في مناطق التعمير الجديدة. ومن هذه التشريعات أيضا تحديد نوع من الشروط المرجعية التي يتم على أساسها تعيين حكام المحافظات وإنهاء خدمتهم، ليكون من بينها مدى إنجاز الحاكم في تحفيز تحرك الناس نحو أقاليم التعمير الجديدة. وهكذا يمكن بشيء من الإجراءات التشريعية الناعمة تنفيذ رؤية الدكتور رشدي سعيد بتحويل الوادي والدلتا إلى محمية طبيعية في مدي عقدين أو ثلاثة عقود دون إحداث هزات اقتصادية واجتماعية جسيمة.

وقد يتم في هذا السياق التفكير في إجراء تعديل دستوري يتم بمقتضاه تخويل مجلس الشورى سلطة تشريعية كاملة ويتم انتخاب أعضائه بطريقة مقتبسة من مجلس الشيوخ الأمريكي، بحيث يكون لكل محافظة في المجلس عدد متساو من الأعضاء. والمنتظر بعد التعديل أن يتوافق أعضاء مجلس الشورى فيما بينهم على موضوعات قومية كبرى كتوزيع مخصصات الاستثمار على المحافظات، ثم يتوافق المجلس على نفس الموضوعات بآلية دستورية معينة مع الرؤية التي انتهى إليها مجلس الشعب، الذي يتم انتخاب أعضائه في دوائر انتخابية قومية يتساوى فيها عدد الناخبين قدر الإمكان. وعندئذ سوف تتوزع الاستثمارات السنوية بقدر أكثر إنصافا على جميع المحافظات، وتتوقف القاهرة عن العمل كثقب كوني أسود يلتهم معظم مخصصات الاستثمار تاركة الفتات للآخرين.

سنيرجيات محتملة

أصبح مصطلح "سنيرجي" synergy من المصطلحات المستعملة بكثرة في السنوات الأخيرة في أدبيات علوم البيئة وإدارة الموارد للتنمية المستدامة ومقابلة الالتزامات الوطنية قبل الاتفاقيات الدولية. ويقصد بالمصطلح على سبيل التوضيح أن مشروعا أقيم لتنمية قطاع معين فتتجاوز فوائده بشكل تلقائي ذلك القطاع دون جهد أو تكلفة إضافية لتفيد قطاعات أخرى. ومن الأمثلة الكلاسيكية للسنيرجي إقامة غابة أشجار خشبية على أرض شديدة التدهور لا تصلح للزراعة، أو لحماية منطقة مأهولة متاخمة للصحراء من أخطار كثبان رملية، أو للتخلص الآمن من مياه منخفضة الصلاحية. فإذا بالغابة بعد أن حققت غرضها الرئيسي المحدد لها تعمل على تثبيت بعض ثاني أكسيد الكربون الجوي فتساهم في تقليل حدة التغيرات المناخية، وتعمل على تهيئة ظروف حياتية ملائمة

لعشرات الآلاف من أنواع وأصناف نباتية وحيوانية فتساهم في تحسين التنوع الحيوي، وتتيح مصدرا لدخل عرضي لبعض السكان فتساهم في تحسين البيئة الاقتصادية للسكان في المنطقة. ويأتي ذلك مشابها لما عرف عن العرب الأقدمين بقول ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد. ويمكن تقديم عدة أمثلة تتضمن سنيرجيات متعددة الأطراف قوميا ودوليا في إدارة موارد أقاليم الخريطة الجديدة، نكتفي منها بمثالين لواقع محافظة غرب الدلتا الجديدة.

سنيرجيات الأسمنت

تأتي عناصر هذا المثال مما يشير إلية الدكتور القصاص من توافر الطفلة والحجر الجيري، وهما الخامتين الرئيسيتين لصناعة الأسمنت، باحتياطيات غاية في الضخامة في عدة مواقع بالجزء الصحراوي للمحافظة. ومن غرائب الأقدار أن تتواجد بعض الخامات في تراكمات سطحية بالقرب من آبار بترول وغاز حقول العلمين مصدرا للطاقة، وترقد جميعها فوق خزان الحجر الرملي النوبي مصدرا للمياه. والطريقة المثالية لاستغلال هذه الموارد الطبيعية الأربعة لا تقر باستخدام أي منها لا للتصدير أو لإنتاج سلعة منفردة على حدة، بل تستخدمها تكامليا في سنيرجية إنتاجية كبرى بإقامة مصانع لإنتاج الأسمنت بامتداد المنطقة.

والمرجح أن ترحب دول أوروبية صغيرة المساحة بتمويل المصانع ضمن اتفاقيات خاصة، حيث تريد بإلحاح التخلص من مصانعها باعتبارها ملوثة للبيئة. وقبل أن يقال ولماذا ننشئ صناعات ملوثة للبيئة في المحافظة الجديدة نؤكد بأن حدة التلوث خاصية طبيعية تتعلق بالتركيز الفعال للملوثات، وهي من الخواص المعروفة في علم الثيرموديناميكيا باسم intensive properties التي يقل مفعولها باتساع البراح وكبر الحجم لوسط الانتشار. وبكلمات أخرى يمكن بتوسيع

المسافة بين المصانع وبعضها في أرجاء المحافظة تقليل حدة التلوث بغبار الأسمنت إلى حدوده المقبولة بيئيا.

وبعد أن تستقر الأمور بهذه المصانع يمكن للحكومة الرشيدة استعمال قوة تشريعية ناعمة تفرض نوعا من الحوافز السلبية على مصانع الأسمنت في القاهرة، لتقرر من تلقاء نفسها بعد فترة أنه من الأجدى لها أن تتحرك صوب رحاب الصحاري الفسيحة في أحد مناطق المحافظات الجديدة. وهنا يتحقق حلم الدكتور رشدي سعيد بتحويل الوادي والدلتا إلى محمية طبيعية دون معاناة.

وإضافة للسنيرجيات متعددة المستويات في تصنيع الأسمنت في محافظة غرب الدلتا، شاء حظها السعيد أن يقوم الاتحاد السوفيتي (السابق) في بداية سبعينات القرن العشرين، أبان الحرب الباردة ومعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، بإنشاء ميناء بحري ضخم بجوار مدينة مرسى مطروح لإيواء أسطوله المرابط في البحر المتوسط في ذلك الوقت. والآن وقد دارت الأيام وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة، أحيل الميناء وما يحتويه من معدات ضخمة إلى التقاعد قبل أن يتجاوز ربما ربع عمره الافتراضي. والمرجح أن الميناء يحتاج أقل القليل من الاستثمارات ليصبح مؤهلا لتصدير عشرات الملايين من أطنان الأسمنت إلي كافة بلاد العالم، حصيلة إنتاج عشرات المصانع التي لا تبعد كثيرا عن فنائه الخلفي، تنقل إليه على طرق قائمة في الصحراء الغربية تشتكي حاليا من بطالة مقنعة.

سنيرجيات منخفض القطارة

المثال الثاني لسنيرجيات استعمال الموارد الطبيعية لمحافظة غرب الدلتا هو مشروع منخفض القطارة. ويذكر الدكتور عبده البسيوني في كتاب" مشروع منخفض القطارة" أن التفكير فى المنخفض بدأ فى عام ١٩١٦، عندما طرح

أحد أساتذة جامعة برلين فكرة توصيل البحر المتوسط بالمنخفض لتوليد طاقة كهربائية من مسقط مائي لفارق منسوب يصل إلى ٦٠ مترا، علما بأن أدنى منسوب لقاع المنخفض يصل إلى ١٤٥ مترا تحت سطح البحر. وأخذت عدة جهات مصرية الفكرة بجدية كاملة، فقامت مصلحة المساحة الجيولوجية في السنه التالية تحت قيادة رئيسها الموسوعي جون بول بأعمال مساحية في المنخفض، وقدم حسين سري وكيل وزارة الأشغال (رئيس الوزراء فيما بعد) تقريراً فى عام ١٩٣١ إلى المجمع العلمى المصري عن استخدام الطاقة المولدة من المنخفض للإنارة ولإنتاج أسمنت تتوافر خاماته في المنطقة. غير أن توليد الكهرباء من خزان أسوان ترجحت في ذلك الوقت، فأغلق ملف القطارة للمرة الأولى فى عام ١٩٤٩.

وفى عام ١٩٥٨عاود مهندسون سويسريون وسويديون الاهتمام بالمشروع وأنجزوا بضعة أعمال تمهيدية، غير أن ظهور ملامح السد العالي وطاقته الكهربائية الكبيرة أدى إلى إغلاق ملف القطارة للمرة الثانية. وفى عام ١٩٦١ أدرج المشروع فى اتفاقية للتعاون الفني بين مصر وألمانيا تمت بمقتضاها أعمال خاصة بالمشروع، غير أن قطع العلاقات السياسية بين البلدين في أعقاب أزمة دبلوماسية أغلق ملف المشروع للمرة الثالثة. وفي أواخر الستينات قام خبير ألماني بتكليف من حكومته بعمل دراسات ميدانية، وأصدر مجلس الوزراء المصري قراراً في عام ١٩٧٣ باعتبار المشروع مشروعاً قومياً بأولوية واجبة. وتقدم الخبير الألماني بتقرير أوصى فيه بشق قناة توصيل مياه البحر إلي المنخفض بتفجيرات نووية نظيفة تخفيضا للتكاليف واختصارا للوقت. غير أن تخوف متخذي القرار من استخدام الطاقة النووية في شق القناة أغلق ملف المشروع للمرة الرابعة.

ثم أعيد المشروع للأضواء مرة أخرى فى عام ١٩٧٥ في دراسة قام بها فريق مصري ألماني ضمن دراسة لتنمية وتعمير الصحراء الغربية. وتتضمن الملامح الرئيسية للمشروع مدخلا من البحر المتوسط شرق مدينة العلمين يؤدى لقناة توصيل مكشوفة عبر الهضبة بطول ٤٥ كيلومترا، ثم ثلاثة أنفاق طول كل منها ٩ كيلومترات، ثم قناة توصيل بطول ٤٠ كيلومترا، ثم محطة التربينات. وأثبتت الدراسات جدوى المشروع فنيا من حيث اختبارات التربة والصخور بطول مسار القنوات والأنفاق، وتأكدت إمكانيات الحفر بالوسائل التقليدية. وانتهى التقرير بإمكانية تنفيذ المشروع في سبع سنوات. غير أن التقرير لم يتعرض بطريقة مقنعة لبعض التخوفات من تأثير تنفيذ المشروع، منها احتمال تحفيز بحيرة القطارة بعد امتلائها لنشاط زلزالي كامن في المنطقة، وكذلك إمكانية تسرب مياه البحيرة المالحة إلى أراضي الدلتا بما يؤدي لعواقب بيئية وخيمة، إضافة لتأثيرات محتملة على خزان الحجر الرملي النوبي. وقد أدت هذه التخوفات لإغلاق ملف المشروع للمرة الخامسة.

وكل هذه التخوفات منطقية ومشروعة، غير أنها تستحق التعامل معها بشيء من الجدية العلمية على ضوء مستجدات أصبحت متاحة في السنوات الأخيرة. ومن هذه المستجدات أجهزة قياس ورصد ونمذجة رياضية وإمكانيات معايرة تنبؤاتها المستقبلية بأرض الواقع، لتقييم المخاطر تقييما يتصف بالموضوعية مقابل تدرجات محددة من امتلاء البحيرة بمياه البحر. والمنهج الصحيح لاستعمال المستجدات يبدأ بتجميع البيانات والمعلومات ثم توثيقها بقياسات ميدانية ثم تقييم النتائج لفرز احتمالات يتم تقرير واقعيه كل منها باستخدام نماذج رياضية توضع موضع الاختبار في مشروعات تطوير ثم مشروعات تجريبية على النطاق الميكرو قبيل التوصية بأفضليتها على النطاق الماكرو.

ومع الإقرار بأهمية كل هذه الدراسات والمشروعات التجريبية، فلا ينبغي أن يفوت على أحد أن منطقة القطارة تعاني من مشكلة بيئية مستعصية، وهي الألغام المطمورة اعتباطيا في أراضي المنطقة كمخلفات لمعارك شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية، التي تعوق تنفيذ عمليات تنمية حقيقية في المنطقة. ويقدر البعض عدد الألغام بنحو عشرين مليون لغم تتكلف عمليات إزالة كل واحد منها مائة وخمسين دولارا، بتكلفة إجمالية تقضي تماما على الجدوى الاقتصادية لأي مشروع تنموي في المنطقة.

ويشهد التاريخ أن هذه الألغام تخص دولا صناعية كبرى تتمتع كل منها حاليا باقتصاد متخم بالترف. وتقر تلك الدول داخل الغرف المغلقة وبلا سجلات كتابية بملكيتها للألغام، فتقدم لمصر فتات من دعم لدراسات محدودة تجريها بعض الهيئات حول حواشي الموضوع. ولكنها تتهرب من تحمل كامل مسئوليتها الأخلاقية لتطهير المنطقة، بحجة أنها لا تريد ارتكاب سابقة قانونية تأخذها عليها دول نامية أخرى فتطالبها بتعويضات مستحقة! غير أن هذه الدول تتهرب بهذه المقولة من استحقاقات واجبة تفرضها عليها نصوص وأعراف القوانين الدولية تحت بند "المسئول عن التلوث يتحمل نفقات إزالته" المعروف انجليزيا بمبدأ polluters pay principle.

ويجوز أن يأتي حل هذا الوضع المستحيل بين مصر والدول صاحبة الألغام من خلال المادة الثانية عشر من بروتوكول كيوتو المكمل للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. وتختص المادة المذكورة بما يطلق عليه آلية التنمية النظيفة clean development mechanism، التي تسمح لدولة صناعية كبرى بالتوسع في صناعة تضخ كمية محددة من ثاني أكسيد الكربون إلى الهواء الجوي، بشرط أن تتفق مع دولة نامية لتقيم على أراضيها غابة تعمل أشجارها

على تثبيت كمية مكافئة من ثاني أكسيد الكربون، في سنيرجية دولية مطبقة فعلا منذ عدة سنوات.

والحال هكذا فليس صعبا تصور وضع مخطط لتعمير منطقة القطارة في إطار تنمية متكاملة للمنطقة، بالتعاون في عمليات سنيرجية مع الدول الصناعية ذات الصلة. وتتضمن عناصر المخطط تنفيذ إجراءات بعضها متزامن وبعضها متداخل وبعضها متوالي. ويتم بمقتضى هذه الإجراءات إزالة الألغام، وتوليد الكهرباء بتربينات هيدروليكية واستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحلية مياه البحر، وإنشاء غابة أشجار خشبية بمساحة نحو مليون فدان تقوم عليها صناعات خشبية وصناعة الورق والمشاتل لإنتاج البذور والشتلات الموثقة، وإقامة منشآت للسياحة الشاطئية وأخرى للسياحة الصحراوية، ومستقرات بشرية بمواصفات بيئية تسع مئات الألوف من المواطنين.

خاتمة الختام

ليس من الوارد بل لا يجوز اعتبار إعادة ترسيم حدود محافظات مصر وتعمير صحاريها ضربا من مستحيلات الهندسة والاقتصاد والبيئة، بعد أن فكر مهندسون على درجة عالية من الحرفية المهنية في مشروعات عظمى تقع خارج نطاق المألوف، كما جاء في كتاب "أحلام مهندس" Engineer's Dreams. ويتناول الكتاب مشروعات ضخمة تغطي أجزاء كبيرة لبعض القارات، منها مشروع نهر الكونجو جنوب خط الاستواء في أفريقيا، حيث يرى مؤلف الكتاب إقامة مجموعة من السدود الكبرى على النهر يتم بمقتضاها تحويل إيراده المائي فائق الضخامة الذي يبلغ نحو ١٢٠٠ بليون متر مكعب من الجنوب إلى الشمال نحو الصحراء الكبرى ليصب في بحيرة تشاد كمرحلة أولى. وبعد أن تمتلئ

البحيرة بالماء كعهدها الجيولوجي القديم، يوجه النهر هندسيا عبر الصحراء الكبرى في الجزائر وفيها ما فيها من هضاب وكثبان رملية وفوالق، ليصب في البحر المتوسط بدلا من المحيط الأطلنطي الجنوبي. ويستهدف المشروع تغيير ايكولوجية الصحراء الكبرى إلى الأفضل، واختصار مسافة النقل من أوروبا إلى قلب أفريقيا.

وحينما تنهض مصر بإعادة ترسيم حدود محافظاتها لتنشئ في صحاريها واقعا بشريا جديدا بكل تجلياته وتوابعة تستخدم فيه الموارد المائية والأرضية بأقصى درجات الكفاءة والرشاد، فإنها تدرك تمام الإدراك أنها بصدد مشروعات عظمى تحتاج ما يتجاوز قدرتها الذاتية على التمويل، ولذلك فإنها تنفتح على مصادر التمويل الدولية بعقلية براجماتية سينرجية تسمح لكل طرف أن يفيد ويستفيد، مثلما فعلت كوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا والصين وغيرها من الدول الصاعدة في استقطابها بلايين الفوائض النقدية، لتنطلق على طريق النمور.

كما تدرك مصر تمام الإدراك أن تنفيذ تلك المشروعات سوف يستنفد جهد وعرق وأحلام جيل كامل من أبنائها بامتداد ثلاثين وربما أربعين عاما يستغرقهم عمل وكفاح وتضحية. والمؤكد أنه ليست هناك أوهام يمكن أن تخفي عن المصريين مشقة توسيع الحيز المعمور طريقا عريضا لنهضة يستحقونها بعد طول غياب، وليست هناك أيضا أوهام يمكن أن تخفي عنهم سوءات العبور نحو المستقبل بعقلية الماضي والحاضر.